دائرة الضوء

# اليمنيون في ليبيا

د. سامية عبدالمجيد الأغبري

●.. تتصاعد الأحداث المفاجئة في ليبيا في مختلف المدن الليبية ، ويسقط العديد من الضحايا الأبرياء فتسارع مختلف دول العالم لتجلي رعاياها بكل الوسائل الممكنة، في حين حكومتنا لم تحرك ساكنا رغم صدور تعليمات رئاسية بإجلاء اليمنيين من ليبيا .

وقد أقمت في ليبيا لأسباب عائلية منذ أواخر عام٢٠٠٥ م وحتى٢٠٠٧ م واكتشفت بأن اليمنيين المقيمين في ليبيا إما طلاب أو عاملين في بعض الأعمال الحرفية أو بعض الأطباء وأساتذة الجامعة ، يتوزعون في مناطق متفرقة في ليبيا بحيث يصعب علينا التعرف على أماكنهم بسهولة ، وعددهم ليس كبيرا مقارنة بتواجدهم في دول عربية أخرى كمصر مثلا .

وأتذكر حين زار فخامة رئيس الجمهورية ليبيا عام٢٠٠٦ م سافرت أنا وزوجي وعائلة يمنية مع أطفالهم ورب العائلة اليمنية هو د. علي صبحي من منطقة الضالع والذي يقيم مع عائلته اليمنية في ليبيا منذ حوالي ١٦ سنة.

وحين وصلنا الطرابلس كي نستقبل الرئيس ونعرض عليه مظالمنا واحتياجاتنا فوجئنا بأن السفير وشلته قد توجهوا للمطار دون انتظارنا رغم اتفاقنا معهم بانتظارنا .

كان السفر من منطقة الكفرة إلى طرابلس مشقة ما بعدها مشقة ووصلنا إلى فندق سعره مرتفع وغير مريح وحاولنا التواصل مع سفيرنا أو أحد من طاقم السفارة والذين كنا نعتقد بأنهم سيوصلون صوتنا للرئيس إذا لم يمكننا من مقابلته ولكنهم خيبوا أملنا فيهم.

فقد وصلنا مطار طرابلس لنقابل رئيسنا ونشكو له همنا ولكن السفارة لم تمكنا سوى من السلام العابر عليه واتضح لي أن هناك جالية يمنية يترأسها أحد اليمنيين من العاملين في مهن بسيطة ولا يحضرني اسم رئيس الجالية وكان عددهم قليلاً مقارنة بالجاليات اليمنية في مناطق أخرى من العالم.

وبالرغم من قلة عدد الجالية اليمنية في ليبيا إلا أن السفارة لم تولها اهتماماً يذكر، وكأن هؤلاء ليسوا رعايا الجمهورية اليمنية. وأتذكر بأنني قلت للدكتور اليمني علي صبحي المقيم في ليبيا وهو طبيب باطنية وقلب مشهود له بالكفاءة من قبل الليبيين لماذا لا تعمل لك خط رجعة في بلدك.

سحب د.علي تنهيدة طويلة وقال بحرقة : أعود إلى أين؟ لقد بسطوا على أرضي في عدن، وشارعت في المحاكم ،ولم أتمكن من استرداد حقوقي، وأواجه المتنفذين الذين سيطروا عليها بقوة السلاح ، وعندما لم أجد من ينصفني عزمت على الرحيل وجاءتني الفرصة في ليبيا.

فقلت له : طيب حاول توفر وتشتري أرضاً أخرى وتبني لا أحد يعرف ماذا سيحدث غدا قد تعود لبلدك يوما ما إما برغبة منك ،أو تم الاستغناء عن خدماتك. وكان د. علي قد أحضر معه ملفاً متكاملاً عن قضيته المتعلقة بأرضه المنهوبة كي يقدمها عن طريق السفير للرئيس ، كما جهزت شخصيا ملفاً أشرح فيه حالتي في ليبيا ، وأتقدم بطلب لفخامة الرئيس بتحويلي للعمل في الملحقية الإعلامية بالسفارة خاصة وأنني مضطرة للبقاء في ليبيا لأسباب عائلية.

وكان تخلي السفير وشلته عنا وعن مطالب أعضاء الجالية قد أحبطنا ،ولم نتمكن من مقابلة الرئيس لأن البطانة تحيط به من كل جانب، فرجعنا إلى الكفرة التي تبعد عن طرابلس حوالي ٨ ساعات بعد أن بقينا في طرابلس ثلاثة أيام وخسرنا ماديا وأرهقنا نفسيا دون جدوى.

وتخيلوا معي أعزائي القراء وضع اليمنيين المقيمين في ليبيا سواء طلاب أو عاملين في وقت الأزمة التي حلت بليبيا وشعبها ، فإذا لم تهتم السفارة برعاياها وقت السلم فكيف الآن وليبيا في حالة حرب ؟!!.

وأتوجه عبر مقالي هذا إلى الرئيس و الحكومة بتوجيه الطيران اليمني بتخصيص رحلة مجانية لإجلاء إخواننا اليمنيين من ليبيا بعد الإعلان عن ذلك في مختلف وسائل الإعلام التي يمكن أن تصلهم سواء بالقنوات اليمنية أو حتى بقناة الجزيرة مثلما تم إجلاء اليمنيين من مصر ساعة تطور الأحداث فيها.

samiaagbary@hotmail.com

# عن أداء الداخلية وأجهزتها

طه العامري

.. تعمل الأجهزة الأمنية بوتيرة عالية ويقظة ومسؤولية في ظل ظروف وطنية يمكن وصفها بالاستثنائية ومع كل ما تبذله هذه الأجهزة من جهود وتضحيات هناك من يغمز ويلمز عليها بطريقة مثيرة بدلا من الإشادة بدور ومواقف هذه الأجهزة التي تشكل الضامن الكافل للأمن الاجتماعي وهي من يتكفل بحماية أمن واستقرار الوطن والمواطن وخاصة في هذه المرحلة التي نعمل جميعا بطريقة أو بأخرى على مضاعفة هموم هذه الأجهزة بدلا من أن تكون عونا وسندا لها وتساعدها في القيام بواجبها من خلال جعل أنفسنا نتسق مع دورها ونتكامل مع واجبها ، ويحسب الوزارة الداخلية بكل كوادرها ومنتسبيها وأجهزتها وبقياداتها الوطنية المسؤولة وعلى رأسها الأخ الوزير اللواء مطهر رشاد المصري ونائبه اللواء صالح الزوعري وهما معا يشكلان بدورهما وقياداتهما للوزارة وأجهزتها سمفونية متناغمة ويعملون بكل مصداقية ويقظة ومثابرة باذلين الكثير من جهودهم في سبيل إنجاح رسالتهم الوطنية وتحقيق أهداف الوزارة تجسيدا لتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – الذي أولى الجوانب الأمنية أهمية خاصة وأولوية في ظل الاختلالات الأمنية التي تعصف بخارطة العالم ومع بروز الكثير من التحديات الأمنية التي تحتم علينا ومن خلال الأجهزة اللعنية التابعة لوزارة الداخلية التي تعمل في ظل ظروف استثنائية وتواجهه تحديات استثنائية لا تقف عند نطاق العمليات الإرهابية وآلية مكافحتها والتصدي لعناصرها في حالة سباق مع الزمن بل الأمر يتجاوز هذا إلى تحديات جد خطيرة برزت في المرحلة الأخيرة من مسارنا بدءا من ظاهرة التهريب والتهرب للبشر من كل حدب وصوب مرورا بظاهرة تهريب الممنوعات بكل أصنافها ومسمياتها والتصدي للعصابات الاجرامية التي تحاول جاهدة جعل بلادنا عبارة عن محطة ترانزيت لنشاطها الذي يستهدف الأشقاء في دول الجوار.

وبين حملة مكافحة وحملات مكافحة الظواهر الإجرامية الأخرى وما أكثرها وأخطرها وهي الأكثر تعقيدا الأمر الذي يجعل الوزارة بكل أجهزتها في حالة استنفار دائم ويقظة متواصلة لمواجهة الظواهر المخلة بالأمن والسكينة ، فإذا ما أضفنا كل هذه التحديات التي تواجه الوزارة وأجهزتها يجدون أنفسهم أمام منظومة من التحديات الأمنية الخطيرة التي تفرض نفسها وهذا يفترض أن يستوعب كل أفراد المجتمع معنى ومفهوم الشرطة المجتمعية والتي تعني أن الشعب شريك أصيل مع الوزارة في توفير المناخات الآمنة وتحقيق السكينة الوطنية ويفترض على مكونات المجتمع اليمني أن تعمل على تحقيق هذا التكامل وتكون بدورها عامل إسناد للوزارة وأجهزتها وليس العكس.

ومع كل ذلك ورغم القصور بل رغم غياب الوعي المجتمعي عن هذه العلاقة المفترضة وعن أهداف الشرطة المجتمعية فإن وزارة الداخلية وأجهزتها وكوادرها تقدم لنا نموذجا للعمل الوطني الذي يستحق منا الشكر والإشادة كما تستحق قيادة الوزارة وفي المقدمة الأخ الوزير اللواء الركن مطهر رشاد المصري كل التقدير والاحترام على الدور الذي يقوم به والوعي الذي يتحلى به وانتقل من خلاله إلى الأجهزة الأمنية ومنتسبيها الذين يتعاملون بكل مصداقية وإيثار وتضحية وصبر أمام ظاهرة الاعتصامات والاحتجاجات في ذات الوقت الذي يتصدى فيه منتسبو الوزارة وأجهزتها بكل يقظة وحذر وحزم مع الظواهر الأخرى التي تشكل بطرقها ودوافعها تحديا حضاريا على بلادنا ومسارها وتحولاتها بعد أن غدت لهذه الظواهر طرق وأساليب عالية التقنية والمهارة والذكاء والدهاء أيضا.

وعليه فإن وزارة الداخلية تستحق مع جميع أجهزتها ومنتسبيها منا كل تقدير وتحية على دورها المتميز وعلى اليقظة التي تميز بها أداء الوزارة التي تمكنت من استباق الكثير من الجرائم وقلصت الكثير من الظواهر المخلة بالسكينة وبوعي وطني عال تعاملت الوزارة مع الافرازات الديمقراطية بكثير من الصبر والمرونة وسعة الصدر فبدت الوزارة أكثر ديمقراطية من بعض دعاة الديمقراطية.

إن وزارة الداخلية قدمت ولا تزال تقدم نماذج راقية في السلوك والممارسة والمواقف إذا ما أدركنا حجم التحديات التي تواجهها وحجم الأفعال المستفزة التي يقدم البعض على ممارستها والقيام بها بذريعة التعبير عن الرأي أو ممارسة الحقوق الديمقراطية ، وفيما شاهدنا في بعض المسارح الأخرى طريقة تعاطي أجهزة الأمن مع مواطنيها نشاهد أن أجهزة الأمن في بلادنا تقدم نماذج متميزة تعبر عن حالة وعي متنامية في ذاكرة منتسبي الوزارة ومن خلال مواقفهم وممارساتهم في آلية ضبط إيقاعات الشارع اليمني والتعامل معه بروح جد حضارية وبعيدة عن كل ما يمكن أن يندرج في سياق ردود الأفعال الطائشة.

ليبقى السؤال هو متى سنصل لمستوى الوعي الحضاري لنجعل من أنفسنا رديفا ساندا لوزارة الداخلية وأجهزتها ومنتسبيها .. هذا هو السؤال.

عادل عبدالإله

# الثورة التي نريد

لأكثر من ثلاثين عاماً لم نسمع ولم نقرأ أن الرئيس علي عبدالله صالح أو الحكومة اليمنية طلبت من أحد مواطنيها الرحيل أو تجرأت على سحب جنسية مواطن يمني أو اتخذت قراراً بحرمانه من الهوية وصادرت حقه في المواطنة..

لم نقرأ ولم نسمع أن شيئاً من هذا حدث لكننا اليوم نسمع ونقرأ ما يردده البعض ممن يعتقدون أن مطالباتهم برحيل النظام ستحل كل مشاكل اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما بين يوم وليلة ستتمكن اليمن من الانطلاق وبسرعة الصاروخ نحو المستقبل الذي يجهلون ماهيته وتفاصيله..

من حقهم أن يتوهموا ما يشاءون من حقهم أن يروا في أنفسهم ثواراً وقادة نضال ودعاة تغيير ومصلحين سياسيين واجتماعيين واقتصاديين، ومن حقهم أن يتوهموا ويروا في أنفسهم ما شاءوا وأن يرفعوا من الشعارات ما أرادوا لكنهم سيفاجأون اليوم أو غداً أن عقولهم وقلوبهم لم تدرك ولم تختزل أي فكر وأي معنى من معاني الثورة ليس لأنهم أقل من أن يكونوا ثواراً وإنما لأنهم لا يدركون أن الثورة أكبر وأكثر اتساعاً من أن تحتويها ساحة صغيرة أمام الجامعة أو شارع ضيق في الدائري الغربي.

ليس أكثر من أن نقرأ تاريخ الثورات على المستوى العربي والعالمي لندرك أن الشعوب تجاوزت عصر الانقلابات وشعارات الثورات التي احتضنتها الشعوب وأرادت من خلالها التعبير عن إرادتها وتطلعاتها للغد الأفضل واعتبرتها نقطة فاصلة بين أمس الظلام والآلام والعبودية وغد النور والحرية والانعتاق والازدهار لكنها فوجئت بأن إرادتها تلك لم تكن أكثر من وسيلة تم استغلالها لاستبدال الأنظمة الاستبدادية بأنظمة جديدة أكثر استبدادية وأكثر تسلطاً.

في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م خرج الشباب المصري للمطالبة بإسقاط النظام وقبلهم فعل التونسيون الذين ما يزالون حتى الآن ورغم رحيل النظام عاجزين عن إطفاء النار التي التهمت جسد وقلب وأحلام محمد البوعزيزي ويشهدونها اليوم تلتهم أمنهم واستقرارهم وتحول دون التوصل لأي نوع من الحلول.

هتفت المصريون حتى أسمعوا العالم وأعلنوا ثورتهم التي لم يدركوا أنهم من خلالها يستهدفون إسقاط نظام ثورة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢م وهي الثورة التي أسقطت نظام ثورة سعد زغلول عام ١٩١٩م.

لكن ورغم أن الشعب المصري نجح في إشعال ثلاث ثورات في أقل من مائة عام إلا أن أحداً لم يدرك أو يستوعب المشكلة التي تعاني منها الشعوب والبلدان العربية وما هي الثورة التي يجب على الشعوب الإيمان بها وترجمتها وتجسيدها والانتصار من خلالها لآمالنا وتطلعاتنا.

يكفي أن نتأمل كل ذلك لندرك أننا لم نعد في حاجة للثورة على الأنظمة واستبدال الحكام بحكام جدد سرعان ما سندركهم كسابقيهم وعندها لن نجد من الخيارات إلا أن نثور على الثورة التي أردنا من خلالها التغيير ذات يوم..

إننا اليوم مطالبون بأن نسأل أنفسنا قبل أن يسألنا الآخرون ماذا نريد؟ وأي ثورة نريد لندرك أننا لم نعد في حاجة لإسقاط الأنظمة التي نحرص على أن تظل الشماعة التي نعلق عليها فشلنا وعجزنا عن مواكبة المتغيرات في شتى مناحي الحياة.

علينا اليوم أن ندرك وخاصة نحن الشباب أن الثورة الحقيقية التي يجب علينا أن نؤمن بمبادئها تكمن في كل ما نحققه من انجازات ويمكننا تجسيدها بنجاحنا العلمي والسياسي والاقتصادي والفني والثقافي والزراعي والصناعي.

الثورة الحقيقية يمكن ترجمتها اليوم والانتصار لها بحرصنا على منافسة الآخرين ومجاراتهم في شتى العلوم والمجالات وليس بالحرص على الوصول للسلطة وتقاسم كراسي المسئولية وتقاسم المال العام والنوم في العسل.

لذلك وأياً كانت اتجاهات وتوجهات ثوار اليوم وأياً كانت الشعارات وهتافات التقليد علينا أن نؤمن بأن الثورة العلمية التي حققها العالم المصري أحمد زويل توازي ثورة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢م ونؤمن كذلك بأن ما حققه الشابان عبدالله فارس وغمدان الآنسي وإسهامهما في ما نشهده اليوم من ثورة في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يوازي ثورة سبتمبر ومثلهم الكثير والكثير في شتى المجالات.

كم نحن اليوم في حاجة للوقوف مع أنفسنا لندرك إلى أي مدى نجهل ما نريد وإلى أي مدى نجهل أن كلاً منا يحتاج لأن يثور على نفسه ويوجه طاقاته للإسهام في إحداث الثورة الحقيقية وهي الثورة التي يجب علينا جميعاً الإيمان بها والعمل على إحداثها والانتصار لها في شتى المجالات.

# محطتان على الطريق

أحمد عبد ربه علوي

**المحطة الأولى: طائفة الهدامين:**

محاولات الهدم سهلة.. والنقد المغرض أسهل.. عملية البناء صعبة وأصعب ما فيها إقامة الأساس المتين، من أيسر الأمور أن يطلق من يحاول الهدم كلاماً مرسلاً لا صحة له.. ضد مشروع جديد أو ضد قيادة ناجحة، بريد إثارة الغبار حولهما وفي ذهنه أن العيار الذي لا يصيب يدوش ولا يهمه في شيء أن تثبت صحة كلامه.. فكل غرضه أن يتناول بالتجريح هذا المشروع أو ذلك الشخص الناجح تنفيساً عن حقد أو بحثاً عن مصلحة شخصية وإتباع طائفة الهدامين دستورهم المثل القائل (مالقوش في الورد عيب.. قالوا: هذا أحمر الخدين) فهم يكرهون اللون الأحمر.. لأنه في نظرهم لون الدماء.. ونسوا أنه لون الشفق.. إحدى نعم الله على عباده.. فهو يبشر بمولد ليل جديد يلج في النهار.. ويمتد لراحة العباد من عناء العمل في نهار فيه معاشهم.. لا يوجد شيء كامل.. ولا شخص ليس فيه عيب.. والتقييم المنصف هو استعراض للعيوب وأيضاً للحسنات التي تعادلها وربما تفوقها. والله جل جلاله عندما يحاسب عباده يزن الحسنات والسيئات بل أنه القائل: ((إن الحسنات يذهبن السيئات)) ولكن إتباع طائفة الهدامين المزايدين الانتهازيين يخالفون هذه الشريعة الربانية.. ويركزون على العيوب.. ويضخمونها.. حتى لا يصبح هناك مكانا لحسنة واحدة فهم يحاولون إخفاء كل ما هو إيجابي ولا يذكرونه بل إنهم أحياناً يقلبون الآية فيصبح الإيجابي في نظرهم عيباً كبيراً!! إن كل من يتبع طائفة الهدامين يعتبر بدون مبدأ أو هدف «معاهم معاهم ؟ عليهم عليهم» كما نقول: كل من يحاول طمس الحقائق وإخفائها لمصلحته الشخصية وكل من ينسى قواعد الأخلاق ويتشبه بالخفافيش التي لا تتحرك إلا في الظلام، وكل من يسعى لتضليل الناس ووضع عصابة من الشك فوق أعينهم، وكل من يدعو إلى الكفر بالحاضر واليأس من المستقبل، باختصار كل من يخطط لعرقلة النجاح.. واغتياله، كلما ذكرته آنفاً أقصد به طائفة الهدامين وهو ينطبق بمعنى الكلمة على طائفة الهدامين فارجو أن لا تكون منهم..

**المحطة الثانية: كلام اعصب عليه**

ما أسهل الكلام وما أكثر الاقتراحات التي تبين لنا الحلول للعديد من مشاكلنا الكلام جميل والاقتراحات أجمل ولكن التنفيذ لا يكاد يبدأ حتى نجد سداً منيعاً يقف أمام تحويل المقترحات إلى عمل وخروجها إلى حيز التنفيذ، هذا السد للأسف الشديد ليس من حديد وأسمنت ولكنه مكون من عنصرين رئيسيين هما السلبية والروتين، ارتفاع الأسعار مثلاً كلنا نصرخ ونولول من أن كل شيء في السوق قفز سعره إلى مستويات غير مسبوقة قد يكون ارتفاع سعر الدولار مسئولاً عن ارتفاع بعض السلع المستوردة أو السلع التي يدخل في إنتاجها مواد مستوردة ولكن أن يشمل الارتفاع كل السلع وكل الخدمات المحلية فهذا أمر يمكن إيقافه لو أن المستهلكين قاموا بمقاطعة البضائع التي يجدون أن ارتفاع أسعارها ليس له مبرر أو مغالي فيه.. أين جمعية حماية المستهلك؟!.. إن الدور الشعبي للحد من الغلاء المغالى فيه والذي اشتعل فجأة خاصة في الأغذية الأساسية غير المستوردة.. يبدأ من توعيته بعدم التهافت على شراء هذه المنتجات بكثرة والحد من استهلاكها ومقاطعة شراء البعض غير الضروري منها، ترشيد الاستهلاك والمقاطعة السلاح الذي يهزم أي تلاعب في الأسواق ويقضي على كل من يحاول استغلال أي أزمة طارئة في عالم التجارة.. ولكننا للأسف الشديد لا نساعد الحكومة أو الأجهزة التنفيذية بل على العكس نصرخ من الغلاء وفي نفس الوقت نقبل على الشراء وتخزين المواد الاستهلاكية تخوفاً من استمرار ارتفاع أسعارها، هذا الأمر معناه أننا نلقي المزيد من الوقود على نار الأسعار لتزداد اشتعالاً نقضي على أي أثر للجهود التي تبذلها الدولة من أجل كبح جماح الغلاء، الدور الإيجابي لكل فرد منا هو ألا يشتري إلا ما يلزمه يمتنع عن شراء كل ما يرى أن أسعاره ارتفعت بلا مبرر، يقلل استهلاكه بحيث لا نرى أرغفة الخبز أو بقايا الأرز والخضروات تملأ صناديق الزبالة! أما الروتين الحكومي فهو الآخر يساهم في خلق الكثير من الأزمات ويزيد من متاعب الجماهير التي تجعلهم يئنون ويصرخون ويشتكون، هذا الروتين يكلف المواطنين الكثير من المال ومن الوقت ويكبد الاقتصاد خسائر كثيرة، يقف حائلاً أمام تدفق الاستثمارات التي تساعد في خلق فرص عمل جديدة وفي انتعاش الاقتصاد وزيادة دورة رأس المال مما يسهل على المواطنين جميعاً مواجهة موجات الغلاء التي تحدث بسبب التطورات الاقتصادية العالمية، لأن دخولها أيضاً تزداد نتيجة للنمو الاقتصادي الذي يقف الروتين له بالمرصاد.. يد واحدة لا تصفق ولن نستطيع مواجهة مشاكلنا إلا إذا شارك الجمهور الدولة في تنفيذ كل المقترحات التي نسمعها يومياً وتخلينا عن السلبية ونسفنا الروتين.